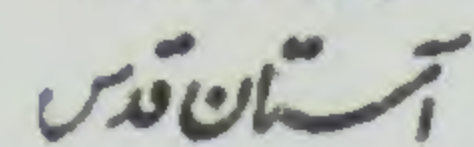


الأعم والأخص

فردی



25

هذا الجهد والنعدي عود هبت بيدي والسه

وبالله التوفيق

طه التكليف
نك صح

ويعتبرها بالاعتبار الذي هو

يعتبران نقيض المتساويين ايضاً متساويين
صدق عليه نقيض الآخر اذا صدق
ضرورة استحالة ارتفاع النقيضين
متناع اجتماع النقيضين وهذا امر
بشرط على بشرط ولم يصدق عليه الا
ون الانسان هو قوله ونقيضها باله
لكن يعكس العيني فنقيض الاعم احض
الاعم صدق عليه نقيض الآخر
الاعم اما الاول فلا يصدق
مع عين الاخص في صدق عين
حيوان عاشق يدون الانسان
لاستحالة اجتماع النقيضين
بعد ما ثبت ان كل نقيض الاعم
لحان النقيضان متساويين
مر وقد كان العيان اعم واخص
كلها من الجانبين ولا من جانب
الجزئي هو صدق كل من كليتين
عموم من وجه وان يتصا قاصد
في ضمن العموم من وجه وفي ضمن
وجه قد يكون بين نقيضها
وهما اللاحيوان واللايضا

كالحيوان واللائسان فان بينهما عموم من وجه وبين نقيضها وهما اللاحيوان
لائسان مباينة كلية فلهذا قالوا ان بين نقيض الاعم والاخص من وجه مباينة جزئية
ولا العموم من وجه فقط واللاحيوان واللائسان كالميتانيين كما ان بين نقيض

الاعم والاخص

هذا الكتاب

هو المؤلف بين القلوب
هذا الكتاب شرح عوامل

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوات والسلام على خير خلفه
محمد وآله اجمعين اما بعد العوامل في النوع على ما افه الشيخ
الامام الفاضل عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني سقى الله
سراة وجعل الجنة مثواه مائة لفظة ومعنوية فلفظية منها
على ضربين سماعية وقياسية فالسماعية منها احد وتسعون
عاملاً والقياسية منها سبعة عوامل والمعنوية منها اعداد
وتتنوع السماعية منها على ثلاثة عشر نوعاً النوع الاول
تجرا لا سم فقط وهي تسعة عشر حرف الباء للاصاق حفيفة
غوبه داء وحجازا نحو مررت بنيد والاستعانة نحو كتبت
بالفلم والمصاحبة نحو اشترت الفرس بسرجه والمقابله نحو
هذا بهذا والتعديدية نحو ذهبت بنيد والقسم نحو بائنته والظفيرة

٢٢٢

هذا الكتاب

هذا الكتاب

طه الكلام

هذا الكتاب

الى غاية ان الماء او جد وحدث وتختص في الاول حتى يلزم ذكره وان اريد الفسك باستصحاب
 الارتفاع والشك في ان هذا الحدث الاصغر هذا هو من غير جوابه ان حكم الحدث الاكبر
 تيمم بغيره من ارتفاع الماء في الزمان الذي غايته اما وجد الماء او حصول الحدث غايته
 الاكبر هذا هو الزمان ولا يضر في ذلك اما ارتفاعه الى زمان التمكن خاصة فمشكوك فيه بسبب الشك
 كيفية الارتفاع وقيل تيمم بدلا من الغسل لما يمكن منه وهو الظاهر لدعوى الاجماع على عدم رفع التيمم
 الحدث ولذا قيل مدعيه على الاجماع ايضا بعدم جواز تيمم رفعه فيه قدمه من ان المراد بالحدث غير
 الارتفاع بالتيمم ان كان نفس الحالة التي هي المراتبة الحاصلة للنفس لا يرفع الارتفاع وعدم جواز قصد
 فيه الا فاللزم عدم جواز الغسل عليه لوجود الماء لان الحدث الاول الموجب قد ارفع بالغسل في الغرض
 والمفروض عدم حصوله وجوبه ووجدان الماء لا يكون موجبا له ولا للوضوء بالاجماع ولا لانه لو كان
 موجبا للتم التحل وجوبه الذي وجب فيه فثبت بالحدث بالحدث لا بغير الغسل في الوضوء وان كان
 المراد منه وصف المانعية الذي ثابت فلا شك في ارتفاعه بالتيمم ما دام بقاءه وجوب قصد فيه والعدم
 جواز التيمم بغيره بالطهارة به وخلاف الاجماع وقد يستدل على المختار برواية زرارة عن
 ابي جعفر قال متى احببت الله فعليك الغسل ان كنت حائضا او برأيت محرم عن احد مما في رجل
 في سفر معه فله ان يتوضا قال يتيمم ولا يتوضا وبالدلالة اما في الاول المعوم قوله متى احببت الله والمقضى
 فيما نحن فيه انه جنب لعدم رفع التيمم اياها فوجب عليه الغسل ومع تعذر فبذلك التيمم واما الثانية فمخار
 امر التيمم الجنب الماء بقدر الوضوء وهو بطلان قوله متى تيمم قبل ذلك مرة ولغيره فمع ان الظاهر
 من الرواية الثانية هو التيمم الاول وان دلالة ما لا تتم الا باثبات صدق الجنب عليه بعد التيمم
 الاول وقيل ان يتمكن من الماء بقدر الغسل والخضم لا يسلم ذلك لان من قوله متى رفع الجنب الى
 امدغابته فقدان الماء فيها في الحقيقة ليست اذ ليس مستقليا لاثبات المطلوب بل هما دليلان كبرى لوجه
 كون التيمم وافتحا واما الاكبر فاقوله متى احببت الله كلما كان ناقضا للوضوء والغسل فهو ناقض
 للتيمم ايضا وينقض تيمم وجدان الماء المتكفي من استعماله الى اخر افعال الطهارة التي عليه ولا ينقصه
 والظواهر بنقضه بخروج الوقت ضعيفا لا ينفك به الاخبار المتقدمة المحيطة لصلوة الليل والنهار بالتيمم
 واحد جبه عليه اذا اجتمع ميت نجس ومحدث بالحدث الاصغر وكانا واجدين من الماء
 بقدر كفاية احدهم فان كان ملكا لاحدهم فيستعمله الاجوز به بذله لانه مكلف بالاستعمال وهو

من الماء على ان يظفر
 بتحقيقه في حال الفتن

والوضوء ان لم يكن جنب

الدليل الاول اني هو فلو كان الجنب عليه الغسل
 والوضوء فلو كان هذا الى الحدث بل في كل واحد من
 جمل التيمم للحدث الا ان التيمم لا يوجب الغسل
 التيمم فلو كان هذا الى الحدث بل في كل واحد من

واجبه وما يستلزم تركه الجنب عليه والذوق في ذلك ان يكون ملكا قبل توجبه الخطي الى الاستعمال او
 والذين كون ملكية بالشاء وشي حتى الحيانة وان لم يكن ملكا لاحدهم فان كان مباحا وجب الجنب
 للبادرت الى حيانه من بالبقلة فان بارادها هو احق به وجب عليه استعماله ولا يجوز بذله
 بالآخر وان تقاها عليه دفعه فتنشك ان ولا يجزى احد بها بذل حصته على الاخر ولا عليها بذله
 بالميت على الفرض من كون ملكا كفاية احدهم يجوز لكل منهما بذل حصته بالآخر ولا يملك
 بالميت لان كل منهما على الفرض ليس له استعمال حصته او الحدث فلما عرفت من استعمال الماء
 في الوضوء فاستعمال حصته لبعض اعضاء وضوء لغو فلا يتعلق به الشارع واما الجنب فثبت ان هذا
 معا بالميت فيغسل هو يتيمم وان لم يسأله احد بها بذل حصته فيدفع الميت يتيمم ان
 والا في الجنب صرف حصته منها من اعضاء طهارته وان كان ملكا لغيره فان لم يبدل باحد منهم فلا
 وان بذله باحد عي منهم وجب القبول ويتولى القبول من جانبه الميت لئلا يذله الوارث او من وجب عليه
 غسله فيصير المبدل له رويته عليه وان لم يسأله باعطائه الابا القيمة فيجب على القادر عليها دفعها بالقيمة
 ما بلغت لم ينقص ملكا تقدم وان بذله بالاول منهم باستعماله او اوصى له بظلاله في اولية الجنب والميت
 نسبت الى الحدث واما في الاول منها خلاف فقيل هو الميت لان الجنب يترك طهارته والميت لا يستعمل
 طهارته ولو رايه محرم عن بعض اعضاءه عن ابي عبد الله فلا قلت له الميت الجنب يتفقان في مكان لا يكون
 الا بقدر ما يكفي احدهما او ان يجعل الماء له قال تيمم الجنب يغسل الميت الجنب فيكون الدليل الاول مع انه
 بان الجنب يتعد طهارته بخلاف الميت بان الجنب تستنجي بالصلاة وكل مشروط بالطهارة ويظهر بدنه والحال
 الميت ليس الا اخيرا اجتهاد مقابلته الاضواء كما فاقى بعد بطلان اقل الرواية مع ضعفها بالارسال وغيره
 الاخبار الانية ولا يضر ذلك قلنا من استحبنا القطع ما لم يركع للاذن من الشارع عدم القطع والوضوء في الصلاة
 فهو ميت وما يستعمل الماء حتى ينقض تيمم المعروض بعد الفراغ فقدان الماء قيمته وان ظهر الكلام
 فيما لو كان مستوعلا بصلوة منذ وفاته ما موزع عند القطع فليس استعمال الماء واجبا عليه وقيل الاول
 الجنب وهو الظاهر رواية عبد الرحمن بن ابي حنيفة ان سئل ابا الحسن عن رجل عن ثلثة نفر كانوا في سفر احدهم
 والثاني ميت الثالث على غير وضوء وحضر للصلاة ومعه من الماء ما يكفي احدهم من ياخذ الماء فيغسل
 كيف يشعرون قال يغسل الجنب ويدفن الميت ويتيمم الذي عليه وضوء لان الغسل للحياتة فوضوء غسل
 الميت التيمم للآخر جازي ورواية احمد بن الحسن القفلسي قال سألت ابا الحسن عن ميت وجنب اجتمعا ومعه

من علم جرحه في بعض اعضاءه
 حصة لا يفرق بينه وبين ملكا لغيره
 فان بذل احداهما في غير الميت اقبل

الحمد لله الذي هدانا لهذا
 ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

[illegible]